بعد أربعة وخمسين عاماً من الاستقلال

تونس التحول.. إنجازات ومكاسب في مختلف المجالات

يحيي الشعب التونسي يوم 20 مارس 2010 بكل نخوة واعتزاز الذكرى الرابعة والخمسين لاستقلال الجمهورية التونسية. وهو مكسب تاريخي عظيم توج ملحمة الكفاح الوطني، قدّمت خلالها أروع التضحيات للظفر بالحرية واسترجاع السيادة.

وقد وفرت أربع وخمسون سنة من العمل الدؤوب والتطور الحثيث والبناء المتواصل للتونسيين وللتونسيات من كل الفئات والجهات، الأمن والاستقرار والعيش الكريم. كما فتحت أمامهم آفاقا رحبة للطموح والتفاؤل بالمستقبل، في مسيرة سياسية واقتصادية واجتماعية متوازنة، مترابطة المضامين واضحة الأهداف، قوامها الحوار والمشاركة والوفاق والتضامن.

وإذ يؤكد الشعب التونسي بهذه المناسبة وفاءه الدائم لشهدائه الأبرار، وتقديره الكامل للمقاومين والمناضلين وقادة الحركة الوطنية وزعمائها، وفي مقدمتهم الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة، فإنه يستحضر أيضا الدور الريادي لجيل الاستقلال وما بذله من جهود لتركيز أسس الدولة التونسية الحديثة.

صنعاء/ اعداد / رمزي الحزمي

وما تحول السابع من نوفمبر 1987، إلا تأكيد لهذا الوفاء وتجسيم لهذه الرؤية وللإرادة الثابتة للارتقاء بالجمهورية التونسية إلى أعلى مراتب العزة والمناعة. فقد أقدم فخامة الرئيس زين العابدين بن علي على صون مكاسب الاستقلال وإنقاذ مؤسسات البلاد ونظامها الجمهوري من الأخطار التي كانت تتهددها، وأرسى عهدا جديدا قوامه مشروع إصلاحي شامل ومتواصل يؤمن لتونس مقومات الصمود والمناعة والاستقلال.

وقد تقدمت البلاد منذ التغيير، بخطوات حثيثة على درب البناء الديمقراطي التعددي وتعزيز مؤسسات الجمهورية وتثبيت دعائم دولة القانون والمؤسسات وحماية حقوق الإنسان. كما تقدمت كذلك أشواطا متميزة على درب التنمية الشاملة، ارتقت بها إلى مراتب رائدة، فتعززت مصداقيتها في محيطها الخارجي ولدى مختلف المؤسسات الدولية والهياكل العالمية المختصة.

كما أقام الشعب التونسي من خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها البلاد يوم 25 أكتوبر الماضي الدليل مرة أخرى على وعيه بحقوقه وواجباته، وعلى نضجه السياسي والحضاري، وخصوصا على جدارته بحياة ديمقراطية وتعددية متطورة.

وقد جدّد من خلالها الشعب التونسي ثقته في الرئيس بن علي وانخراطه في البرنامج الانتخابي الجديد «معا لرفع التحديات» الذي رسم أهدافا طموحة ستدعم مكانة تونس وتعزز إشعاعها من جهة، وترتقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة من جهة أخرى.

إن حرص تغيير السابع من نوفمبر على تعزيز مناعة تونس وصون حريتها، ودعم مقومات سيادتها، يتكامل مع تعلق تونس باستتباب الأمن والسلم والاستقرار في العالم، على أساس احترام مبادئ الشرعية الدولية وتوفير أسباب التنمية المتضامنة، وترسيخ الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان، والقضاء على أسباب العنف والتطرف في العالم.

وقد اعتمدت المجموعة الدولية عدة مبادرات رائدة لفخامة الرئيس زين العابدين بن علي في مجالات تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والرياضة والتضامن ومكافحة الفقر والإرهاب والحوار بين الأديان والحضارات، وآخرها إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب، اعترافا بدور تونس المتميز في النهوض بهذه المجالات.

وعلى هذا الأساس، تعمل تونس دوما على تكريس تضامنها المغاربي والعربي والإفريقي، وعلى تفعيل علاقات التعاون والاندماج العربيين، وعلى توسيع دائرة الشراكة والتعاون مع محيطها الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار تندرج العلاقات التونسية- اليمنية المتميزة في ظل القيادتين الحكيمتين لفخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأخيه فخامة الرئيس علي عبد اللّه صالح اللذين يحرصان على تعزيز العلاقات الثنائية الأخوية وتطوير مجالات التعاون والتضامن والشراكة لما فيه خدمة ومصلحة وتطلعات الشعبين والبلدين الشقيقين.

وقد تجسم ذلك في انتظام انعقاد دورات اللجان المشتركة التونسية اليمنية التي أثرت الإطار القانوني للتعاون بين البلدين الشقيقين في عدة مجالات، وأرست دعائم الشراكة والتضامن بين الشعب التونسي والشعب اليمني. ويستعد البلدان لعقد الدورة الحادية عشرة للجنة المشتركة بصنعاء والتي من شأنها أن تسهم في ازدياد عرى التعاون الثنائي.

ونجدّد بهذه المناسبة التأكيد على دعم تونس لوحدة اليمن وأمنه واستقراره، وعلى تضامنها قيادة وحكومة وشعبا مع اليمن الشقيق في كل المجالات. كما نعبّر عن استبشارنا في تونس بوقف حرب صعدة، وعن ثقتنا في حكمة القيادة اليمنية وقدرتها على تجاوز التحديات الراهنة، وعن أملنا في أن يعمّ الإزدهار والرخاء في جميع أرجاء الجمهورية اليمنية الشقيقة.

كما ننقل رسالة محبّة وإخاء من شعب تونس الخضراء الذي يحمل اليمن السعيد في وجدانه، إلى الشعب اليمني الأصيل، ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل للحكومة اليمنية الموقرة على حرصها المتواصل على تعزيز التعاون بين تونس واليمن للارتقاء به إلى المستوى المنشود.

إنجازات ومكاسب في مختلف المجالات

لقد مثّل يوم 7 نوفمبر 1987 محطة بارزة في تاريخ تونس العريق انفتحت بها صفحة جديدة واعدة. فقد وضع التغيير حدا لمخاطر الوهن والتلاشي التي هدّدت البلاد طوال سنين، كما أنه أذن بميلاد مستقبل جديد. فارتقاء زين العابدين بن علي إلى أعلى هرم السلطة في كنف إجماع منقطع النظير قد أتى في موعده ليصون سلامة البلاد ولحمتها الاجتماعية وحتى وحدتها.

الرئيس زين العابدين بن علي يوم 7 نوفمبر 1987 يرد على تحيات الجماهير المتجمعة بساحة القصبة

ففي 7 نوفمبر 1987 استعادت تونس مجددا زمام مصيرها، وفتحت ذراعيها لمستقبل واعد بالآمال. وقد قابل الشعب نداء السابع من نوفمبر بحماسة وتأييد واسع، ذلك أنه رأى فيه فاتحة عهد جديد. وشهدت تونس ربيعها الديمقراطي وعرفت منعرجا اقتصاديا واجتماعيا أشرعت به أبواب الأمل في المستقبل واسعة رحبة.

التحول الديمقراطي

توفّق الرئيس زين العابدين بن علي نتاج إرادة سياسية صادقة ومثابرة إلى كسب رهان التحول الديمقراطي في إطار دولة المؤسسات ومجتمع الوفاق الوطني.

فقد تم وفقا لمنهج متدرج وثابت وضع الأسس الكفيلة بإرساء ديمقراطية حقيقية وتعددية فعلية منبثقة عن واقع الوطن وتطلعات المواطن جنبت البلاد الهزات والقفز في المجهول. وبفضل هذا المسار الإصلاحي الذي استهدف تحرير الفضاء العام وتوسيع دائرة الحريات وترسيخ ثقافة الديمقراطية والتعدد أمكن لأحزاب المعارضة دخول مجلس النواب لأول مرة عام 1994 كما جرت لأول مرة انتخابات رئاسية تعددية في أكتوبر 1999.

وفي 26 مايو 2002 تم لأول مرة في تونس تنظيم استفتاء مكّن الشعب من التعبير عن إرادته في كنف الحرية والسيادة حول الإصلاح الجوهري للدستور.

واعتمدت تونس مقاربة نموذجية بهدف تكريس الخيار الديمقراطي الذي يتأسس على مبدأ ثابت قوامه الإيمان الراسخ والوعي العميق بأنه لا مجال للديمقراطية بدون تنمية، ولا مجال للتنمية بدون ديمقراطية.

وتعتمد تونس تمشيا توافقيا في تطوير الحياة السياسية عماده إشراك الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني في تصريف الشأن العام. وقد أثمر التمشي الوطني الرامي إلى ترسيخ الديمقراطية وتكريس التعددية حراكا سياسيا خصبا يواكب انتظارات الشعب وتطلعات نخبه، من تجلياته على المستوى السياسي وجود تسعة أحزاب، خمسة منها ممثلة في البرلمان. كما تنشط في تونس أكثر من 9000 جمعية ومنظمة تشكل نسيج المجتمع المدني.

حقوق الإنسان: مقاربة شاملة وإنجازات رائدة

اعتبرت تونس منذ تغيير 7 نوفمبر 1987 حقوق الإنسان كلا لا يتجزأ لا مفاضلة فيها بين حقوق الفرد وحقوق المجموعة، وبين الحقوق السياسية والمدنية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

وفي إطار هذه المقاربة الشاملة حرصت تونس على إعادة الاعتبار لدولة القانون والمؤسسات وتثبيت قيم الجمهورية ومبادئها، وعملت على توطيد أركان القضاء المستقل، العادل والناجز، وتجذير مقومات المواطنة.

وتأسيسا على الإيمان بأن تحقيق التنمية وبناء الديمقراطية مسؤولية وواجب يقعان على كافة مكونات المجتمع عملت تونس على توسيع أبواب ومجالات المشاركة أمام المواطن بوجه عام وأمام سائر القوى الحية لا سيما الشباب الذي يمثل الشريحة الأغلب في المجتمع وأمام المرأة، نصف المجتمع ومربية النصف الآخر.

كما تم إيلاء عناية خاصة للطفل باعتباره مواطن الغد، حيث أقرت التشريعات والآليات والبرامج الكفيلة بصيانة حقوقه وتأمين تنشئته السليمة وحماية مصلحته الفضلى.

وأولت تونس أيضا اهتماما خاصا للفئات الاجتماعية الهشة، حيث كرّست سخي الجهد من أجل القضاء على كل مظاهر الإقصاء والتهميش وذلك تجسيما لوعي عميق بأن الإنسان(المواطن) هو ثروة البلاد الأولى وحماية حقوقه وتلبية احتياجاته واجب لا يقبل التفريط ومسؤولية لا مجال معها للتهاون أو التقصير.

وضمن نفسها الرؤية اتجه الجهد تخطيطا وقرارا ومبادرة من أجل ضمان المقومات الأساسية للعيش الكريم، من سكن وصحة وتعليم وشغل، وذلك بهدف بناء مجتمع متوازن ومتضامن. وقد أتاح هذا الجهد توسيع نسبة السكان الذين ينتمون للطبقة الوسطى التي باتت تمثل اليوم أكثر من 80٪ من السكان.

نمو اقتصادي مطرد

بادر الرئيس زين العابدين بن علي إلى تجسيم إصلاحات هيكلية مكنت من تحرير المبادرة الفردية وتنشيط آليات السوق وتنويع قطاعات الإنتاج وتعزيز نجاعة وتنافسية نسيج المؤسسات حتى يكتسب الاقتصاد الوطني مقومات الصمود إزاء التقلبات الظرفية وتداعيات متغيرات الفضاء الدولي.

وبفضل نجاعة هذه الإصلاحات وسلامة الخيارات الاقتصادية التي انتهجها الرئيس بن علي وفقت تونس إلى تحقيق نسبة نمو تعادل أو تفوق 5 بالمائة سنويا على مدى العشريتين المنقضيتين. كما تم حصر التضخم في نسب دنيا.

وتبرز المؤشرات الاقتصادية أهمية التقدم الذي حققته تونس منذ تغيير 7 نوفمبر 1987. والأرقام المتعلقة بخدمة الدين وبالميزانية ذات دلالات مهمة على صواب الخيارات وعلى سلامة التمشي الذي انتهجته تونس بتوجيه من الرئيس زين العابدين بن علي.

الاندماج في الاقتصاد العالمي

أصبحت تونس منذ 1995 أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط، بمضي اتفاق شراكة وتبادل حر مع الاتحاد الأوروبي. كما أبرمت تونس اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة بلدان مغاربية وعربية وهي تعمل على تنويع علاقات التعاون والشراكة مع مختلف بلدان العالم.

وتضاعف حجم الاستثمارات الخارجية عديد المرات بفضل ما أقرته تونس من تشريعات محفزة وما أنجزته من برامج ضخمة حسنت محيط الأعمال ومناخ الاستثمار.

الاستثمار الخارجي

وبفضل الحوافز التي أقرّتها لتشجيع الاستثمار الخارجي وبفضل ما يميزها من استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي أصبحت تونس وجهة استثمارية مفضلة لأكثر من 3000 مؤسسة أجنبية تعمل في عديد المجالات.

وتعكس هذه النتائج وضعا جديدا يتميز بالعناصر التالية:

- مناخ من الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- قدرة تنافسية أفضل ونجاعة أكبر للاقتصاد.
- سياسة تأهيل شاملة تمس هياكل وآليات الإنتاج لا سيما الصناعي منها.
- اعتماد مناهج جديدة في التكوين المهني تتلاءم أكثر مع حاجيات البلاد.
- تحديث البنية الأساسية للنقل وتدعيم شبكة الطرقات والجسور.
- تنويع قاعدة الاقتصاد التونسي وتدعيم انفتاحه .
- توزيع عادل لثمار النمو .
- بنية تحتية حديثة ومتطورة في مجال تكنولوجيات الاتصال.

وقد شهد مستوى عيش المواطنين تحسنا مهماً منذ تحول 7 نوفمبر 1987 بفضل سياسة تقوم على التلازم المتين بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

- ارتفاع مؤمل الحياة عند الولادة من 67 عاما سنة 1984 إلى 74.6 عاما سنة 2008.

أمل الحياة عند الولادة

- انخفاض نسبة النمو الديمغرافي من 2،34٪ سنة 1987 إلى 1،09٪ سنة 2008.
- ارتفاع الدخل الفردي الخام من 960 دينارا (سنة 1986) إلى 4847،2 دينارا عام 2008.

الدخل الفردي المتاح

أصبح قرابة 80 ٪ من السكان ينتمون إلى الطبقة الوسطى، و80٪ من العائلات تمتلك المنزل الذي تسكنه، وتكثف الجهد من أجل إزالة آخر "مناطق الظل" تجسيدا لسياسة القضاء على مظاهر الفقر في تونس.

وبمبادرة من الرئيس زين العابدين بن علي أحدث عام 1992 صندوق التضامن الوطني المعروف برقم حسابه البريدي الجاري 26-26، الذي أثمر مدا تضامنيا شمل كل أنحاء البلاد. ومكنت تدخلات الصندوق التي تعتبر مثالا للجدوى والنجاح في إرساء مقومات المجتمع المتكافل، من مساعدة المحتاجين وإدماج المناطق الفقيرة في المسيرة التنموية، ومن انتشال نحو مليون وثلاثمائة وأربعين ألف ساكن من الخصاصة والتهميش والإقصاء وتأمين مقومات العيش الكريم لهم. وقد انخفضت نسبة الفقر إلى 3.8 بالمائة.

توفير الظروف الكفيلة بتحقيق طموحات الشباب

اكتسبت الأجيال الجديدة قدرة أكبر على تحقيق طموحاتها والمساهمة في تقدم البلاد بفضل ما وفره النظام التربوي من حظوظ متساوية في تحصيل العلم والمعرفة وما ولده التشجيع على المبادرة لدى الشباب من ثقة في المستقبل. وأثر إصلاح النظام التربوي عام 2002 إجبارية التعليم ومجانيته إلى سن 16 سنة. وتجاوزت نسبة التمدرس لكل الأطفال من الجنسين 99،2 ٪ خلال السنة الدراسية 2008 - 2009 وهيأت البرامج التعليمية الجديدة التلاميذ والطلابي لرفع تحديات الحياة العصرية ورسخت لديهم قيم الانفتاح والتسامح والإبداع. وبلغ عدد المؤسسات الجامعية 190 مؤسسة خلال السنة الجامعية 2007 - 2008. وتم الترفيع في ميزانية البحث العلمي إلى 1،13 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

التكنولوجيات الحديثة طرق سيارة نحو الحداثة

بادر الرئيس زين العابدين بن علي باتخاذ عديد الإجراءات لتأمين الاستفادة المثلى من التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال على المستويين الاقتصادي والمعرفي. ويتم في تونس اليوم تكوين أكثر من ألف مدرس وتقني سنويا في مجال الإعلامية والاتصالات.

- تحقق تحول نوعي في مجال السيطرة على تكنولوجيا الاتصال والثورة المعلوماتية.
- تشهد عملية ربط المؤسسات الاقتصادية والتعليمية وهياكل البحث العلمي بشبكة الإنترنت تقدما ملحوظا.
- عرف قطاع الاتصالات نسبة نمو بلغت 17،8 ٪.
- تطور عدد المشتركين بشبكات الهاتف الجوال الرقمي ليصل في موفى أفريل 2009 إلى 8.63 مليون مشترك.
- تطور عدد مستخدمي شبكة الإنترنت ليبلغ 2.960.000 مستخدما مع موفى أفريل 2009.
- تضاعفت طاقة ربط تونس بالشبكة الدولية للإنترنت أكثر من ثلاث مرات لتصل إلى 15 جيغا بايت في الثانية في موفى ماي 2009.
- تطور عدد مواقع "الواب" في بلادنا ليصل إلى 8563 موقعاً في موفى أفريل 2009.

المرأة .. مساواة وشراكة

منذ تحول السابع من نوفمبر1987 اتخذت عديد القرارات والإجراءات بهدف تدعيم مكانة المرأة كشريك فاعل في المجتمع إلى جانب الرجل.

وبعد اكتسابها لكامل حقوقها، أصبحت المرأة اليوم تحتل موقعا طلائعيا في عملية التقدم والتنمية. وقد أثبتت المرأة جدارتها بتحمل المسؤولية ، وبالمثابرة على هذه الطريق من خلال سعيها الدؤوب إلى تحصيل المعرفة، حيث حققت نتائج جد إيجابية. وتشهد الأرقام والإحصائيات في مختلف مراحل التعليم على ذلك ، وبلغت نسبة تمدرس الإناث لمن بلغن سن السادسة 99،2 ٪ في التعليم الأساسي. وتمثل نسبة الإناث 53،2 ٪في التعليم الثانوي و59،5 ٪ من مجموع الطلابي في التعليم العالي سنة2008 . كما اقتحمت المرأة كل الاختصاصات المهنية من الإنتاج إلى الاستثمار إضافة إلى ما برهنت عليه من قدرة على التعويل على ذاتها لتحسين أوضاعها ، وحرصها على الاستفادة القصوى من كل البرامج التي وضعتها الدولة لفائدتها.

مؤشرات حول المرأة

نسبة مشاركة المرأة في الحياة العامة 2007 - 2008.

- مجلس النواب ٪22.8
- مجلس المستشارين ٪15.2
- المجالس البلدية أكثر من ٪27.4
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٪22.8

المرأة في الحياة العامة: (مجلس النواب)

مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

- الصناعة ٪26.4
- الفلاحة ٪16.7
- الخدمات ٪49.4

* الثقافة : سند التغيير

أعاد العهد الجديد للإبداع الثقافي اعتباره، ومهد الطريق أمام المبدعين من خلال الدعم المادي والمعنوي الذي حظيت به مختلف القطاعات الثقافية، حتى يساهم المثقفون بنجاعة وفاعلية في عملية التحول الشامل التي تعيشها تونس.

وفي هذا السياق تم اتخاذ عديد الإجراءات للنهوض بالكتاب والسينما والمسرح وكذلك مختلف القطاعات الفنية الأخرى في إطار مقاربة جديدة تجعل من الثقافة عنصرا من عناصر الإنتاج، وقطاعا تتجاوز صورته، صورة المنتوج الاستهلاكي.

وتخصص الدولة نسبة 1 ٪ من ميزانيتها للقطاع الثقافي على أن يقع التدرج بهذه النسبة لتبلغ 1.25 ٪ سنة 2009 . كما أن رجال الثقافة والإبداع يتمتعون بتغطية اجتماعية ملائمة، وقد أتاحت هذه السياسات تحقيق قفزة نوعية في هذه القطاعات وفي الإنتاج الثقافي عموما ومكنت من دعم الحضور التونسي على الساحة الثقافية الدولية، ولاسيما بعد أن بادر الرئيس بن علي ببعث قطب إنتاج سينمائي بقمرت (الضاحية الشمالية للعاصمة) وبعد أن تم الشروع في أشغال مدينة الثقافة بتونس العاصمة.

وتجسيما لقرار الرئيس بن علي بتاريخ 7 نوفمبر 2005 ببعث إذاعة ثقافية تعكس الحركية التي يشهدها هذا القطاع وتكون إحدى آليات إشعاع تونس والتعريف بإبداعاتها، انطلقت هذه الإذاعة الجديدة في بث برامجها يوم 29 ماي 2006.

وأكد الرئيس زين العابدين بن علي في برنامجه الانتخابي (2004 - 2009) في المحور الوارد تحت عنوان "ثقافة للجميع تشجع على الإبداع وتواكب العولمة" العزم على توجيه عناية أكبر للثقافة الرقمية كوجه من وجوه بناء مجتمع المعرفة يسند الأشكال الجديدة للإنتاج الثقافي وصيغه المعاصرة.

وباعتبار أهمية البعد التنموي للثقافة التي هي سند للتغيير أكد الرئيس زين العابدين بن علي حرصه على الارتقاء بالحق في الثقافة إلى مرتبة متقدّمة حيث قال سيادته في خطابه يوم 29 ماي 2006 بمناسبة اليوم الوطني للثقافة: "لقد نزّلنا الحق في الثقافة مكانة بارزة ضمن اختياراتنا وتوجّهاتنا. وأولينا العمل الثقافي العناية التي هو بها جدير في مشروعنا الحضاري، ومنحناه موقعا مهما في مسيرتينا التنموية الشاملة، اعتبارا لدوره الحيوي في ترسيخ القيم، وتطوير المفاهيم، وتعميق الوعي بطبيعة ما يجري في عالمنا من تطوّرات وتحديات". وشرح في هذا السياق ما ينبغي أن يكون عليه مفهوم الثقافة الوطنية بقوله: "لذلك حرصنا على أن تكون ثقافتنا الوطنية معبرة عن هويتنا وخصوصياتنا المميّزة، متفتحة على التجارب الإنسانية ومتفاعلة مع مستجدات العصر، في إطار علاقة إيجابية تقوم على صيانة الثوابت الوطنية من جهة، وعلى الحوار مع الثقافات الأخرى من جهة أخرى."

السياسة الخارجية: العمل من أجل السلم والتعاون

تتميز الدبلوماسية التونسية بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي بحركية ونظرة شمولية ومقاربة بناءة في التعاطي مع الملفات المطروحة على الساحة الدولية خدمة للمصالح التونسية.

وتقوم هذه الدبلوماسية المتجذرة في محيطها الإقليمي والحضاري على جملة من الثوابت في طليعتها التعلق بمبادئ الشرعية والقانون الدوليين والسلم والأمن والاستقرار في العالم وكذلك التفاهم والتعاون بين الشعوب.

كما تسعى إلى بعث روح جديدة من التضامن الدولي تراعي متطلبات الشراكة من أجل تنمية شاملة وعادلة ومستديمة. وفي هذا السياق تندرج مبادرات الرئيس زين العابدين بن علي لوضع ميثاق للتنمية المتضامنة والشراكة في حوض البحر الأبيض المتوسط وإبرام عقد للسلام والرقي بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك المبادرة التي تقدم بها سنة 1998 من أجل عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات والنداء الذي وجهه الرئيس بن علي إلى قادة العالم والمنظمات الدولية لإحداث صندوق عالمي للتضامن سنة 1999.

وقد توّج هذا النداء بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2002 بالإجماع على قرار ينص على إحداث هذا الصندوق. كما توّجت مبادرة الرئيس بن علي من أجل عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات بالتئام هذه القمّة على مرحلتين: الأولى في جنيف سنة 2003 والثانية بتونس من 16 إلى 18 نوفمبر2005.

ومن بين الأهداف الأساسية للدبلوماسية التونسية لتعزيز اندماج تونس في فضاءات انتمائها الإقليمي والدولي:

- بناء اتحاد المغرب العربي باعتباره خيارا أستراتيجيا. وقد كانت لمبادرات الرئيس بن علي مساهمة حاسمة في قيام اتحاد دول المغرب العربي. وما انفك الرئيس بن علي يعمل على تطوير آليات الاتحاد وتجسيد أهدافه على أرض الواقع بما يكسب عملية الاندماج المغاربي حركية جديدة.
- تدعيم روابط التضامن والتعاون والعمل المشترك في العالم العربي. كما يؤكده خاصة نجاح القمة العربية في دورتها الـ16 والتي انعقدت بتونس ووضعت برنامج إصلاح لفائدة البلدان والشعوب العربية.
- مساندة عملية السلام في الشرق الأوسط باعتبارها المدخل إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم في المنطقة.
- تنمية علاقات التعاون مع البلدان الإفريقية والمساهمة في حل الصراعات التي تشهدها القارة بالطرق السلمية.
- تحقيق الأهداف المنشودة في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين تونس والاتحاد الأوروبي.
- تقوية التضامن الأورومتوسطي بفضل دعم الحوار بين مجموعة خمسة زائد خمسة خلال أول قمة بين هذه البلدان في شهر ديسمبر 2003 بتونس.
- إقامة علاقات شراكة وتعاون مع الدول الآسيوية والأمريكية وتدعيمها.
- مساهمة تونس في مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بحضور الرئيس زين العابدين بن علي قمة باريس في جويلية 2008 والتي شهدت الانطلاقة الرسمية لما اتفق على تسميته: مسار برشلونة.
- الاتفاق بين تونس والاتحاد الأوروبي أثناء الدورة السابعة لمجلس الشراكة بين الجانبين المنعقد ببروكسال في نوفمبر 2008على الارتقاء بمستوى التعاون إلى مرتبة الشراكة المتقدمة.

العلاقات التونسية- اليمنية

1 - التاريخ

يشهد التاريخ على عمق العلاقات بين تونس واليمن منذ القدم، إذ تشير بعض الدراسات إلى الأصول اليمنية لبعض قبائل البربر في بلدان المغرب العربي التي هاجرت قبل الفتوحات الإسلامية، كما يسجل مشاركة أهل اليمن الحاسمة ضمن الجيوش الإسلامية التي فتحت إفريقية وهجرة قبائل بني هلال اليمنية إلى شمال إفريقية واستقرارها بتونس. وقد اندمج المهاجرون اليمنيون في النسيج الاجتماعي لبلاد المغرب العربي وساهموا في إثراء الحياة الثقافية، وهو ما يؤكده تشابه العادات والتقاليد وشواهد اللغة والمعمار واللباس والأكل بين الشعبين الشقيقين. وأثبتت الدراسات أن أكثر من مائتي مصطلح لغوي لا تستعمل إلا في تونس وفي اليمن. كما يتقاسم التونسيون واليمنيون عدة مظاهر اجتماعية وعمرانية وخاصة الألقاب العائلية الحضرمية (حوالي 47 عائلة)، وكذلك أسماء بعض المناطق من ذلك مدينة أريانة التونسية ومدينة سوسة التي كانت تسمى حضرموت. وكذلك مدينة الكاف، نسبة لعائلة الكاف في تريم- حضرموت.

ويدوّن التاريخ الحديث رحلات الشيخ التونسي المناضل عبد العزيز الثعالبي (1876 - 1944) إلى اليمن خلال الفترة من 1924 إلى 1936، وهو من رواد التنوير في أوائل القرن العشرين ومؤسس الحزب الحر الدستوري التونسي في عهد الاستعمار الفرنسي. وقد وصف اليمن بالأرض السعيدة وأهلها بالكرماء. كما قام بمساعي لدى المسؤولين اليمنيين، وفي مقدمتهم الإمام يحيى وسلطان لحج عبد الكريم بن فضل وعدد من شيوخ القبائل اليمنية، لإقناعهم بعقد مؤتمر قومي عام للنظر في سبل توحيد اليمن وتخليصه من الهيمنة الأجنبية.

كما تروي كتب التاريخ الإسلامي أنّ نسب حسان بن النعمان الغساني مؤسس مدينة تونس - درّة البحر الأبيض المتوسط، المتألقة والساطعة تحت وهج الشمس، بيوتها ناصعة البياض، ملهمة الشعراء والمبدعين- يعود إلى اليمن.

وتذكر المصادر أن حسان بن النعمان كان فارساً شجاعا، وكان رجل دولة وإدارة ، واستطاع أن يستميل البربر الذين هم السكان الأصليين في تلك المنطقة من بلاد المغرب ضد الروم. وفتحت على يديه الكثير من الحصون والقلاع البيزنطية وتهاوت رايات الكُفر في إفريقيا، ودخل البربر أفواجا في دين الإسلام وانضموا للجيوش الإسلامية، وكان لهم دور مؤثر في امتداد الفتح الإسلامي إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

ويقول الدكتور عبد العزيز سالم عن حسان بن النعمان : " فبنى تونس على بعد 12 ميلًا شرق قرطاجنة. وحولها إلى قاعدة بحرية تقلع منها الأساطيل ، وأنشأ بها دارًا لصناعة الأسطول. كما شيد بها مسجدًا جامعًا، وادارا للإمارة وثكنات للجند. وقدّر لهذه المدينة و "المحرس" البحري أن تكون أعظم ثغر في إفريقيا بعد ذلك بثلاثين عامًا على يدي عبد اللّه بن الحبحاب، فقد نمت واتسع عمرانها وأقيم فيها أعظم جامع بالمغرب الأدنى وهو جامع الزيتونة ".

ويقال أن عددا كبيرا من القبائل اليمنية انضمت إلى جيش القائد حسان بن النعمان الغساني وأن عددًا غير قليل من بطونها وأفخاذها مكثوا واستقروا في تونس وصاهروا البربر ، وانصهروا معهم وصاروا جزء لا يتجزأ من نسيج حياتهم الاجتماعية.

2 - الحاضر:

كان التاريخ بما يحمله من إضاءات على الوجدان المشترك بين الشعبين التونسي واليمني خير حافز لدعم وتعزيز الحاضر من خلال التناصر والمساندة المتبادلة والتطلع إلى الارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى المستوى المنشود، فالجمهورية التونسية من أوائل الدول التي اعترفت بقيام الجمهورية اليمنية. كما شهد المرحوم الشاذلي زوكار، الأديب والشاعر وأول سفير تونسي باليمن فجر الوحدة اليمنية التي توجت تضحيات المناضلين ورجالات الثورة ووضعت حدا للانقسام المصطنع بين أبناء الشعب اليمني الواحد، وحضر كذلك رفع أول برميل نفط يمني.

وتعزز هذا التمشي في ظل القيادتين الرشيدتين لفخامة الرئيس زين العابدين بن علي وأخيه فخامة الرئيس علي عبد اللّه صالح اللذان يرتبطان بعلاقات وثيقة واحترام متبادل، تحدوهما إرادة راسخة من أجل مزيد دفع علاقات الأخوة والتعاون وتطويرها بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين.

وتجسمت هذه الإرادة من خلال تكثيف التشاور والاتصالات والزيارات بين المسؤولين، حيث تطابقت وجهات نظر البلدين في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي إطار تكريس عرى التعاون والتضامن بين الشعبين الشقيقين، وتجسيما لقيم التكافل والتآزر ولعلاقات الأخوة العميقة بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتعبيرا عن تضامن تونس قيادة وشعبا مع اليمن الشقيق، أذن فخامة الرئيس زين العابدين بن علي بإرسال طائرة مساعدات إنسانية محملة بالمواد الغذائية والأدوية والأغطية إلى نازحي صعدة، والتي وصلت إلى صنعاء يوم 14 فبراير الماضي.

وتشهد العلاقات التونسية اليمنية خلال هذه الفترة نقلة نوعية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تواترت دورات اللجان المشتركة التي تؤطر التعاون بين تونس واليمن لتصل إلى عشر لجان تم التوقيع خلالها على أكثر من ثمانين اتفاقية تعاون. ويستعد البلدان لانعقاد الدورة الحادية عشر للجنة المشتركة التونسية اليمنية خلال السنة الجارية بصنعاء.

وفي هذا الإطار، تمّ الاتفاق بين الجانبين على الصيغة النهائية لسبعة (07) مشاريع اتفاقيات تعاون، وهي كما يلي :

1 - مذكرة تفاهم في مجال التأمينات الاجتماعية.
2 - برنامج تنفيذي لبرتوكول التعاون في مجال إدارة القضاء.
3 - برنامج تنفيذي للتعاون في المجال الصحي.
4 - اتفاقية تعاون في مجال النقل البحري والموانئ.
5 - برنامج تنفيذي للتعاون الإعلامي والاتصالي.
6 - اتفاقية تعاون مشترك في مجال التأهيل والتدريب الإعلامي بين معهد التدريب والتأهيل الإعلامي باليمن والمركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين بتونس.
7 - برنامج تنفيذي لاتفاقية التعاون الفلاحي.

ويواصل البلدان دراسة عدة مشاريع اتفاقيات تعاون في مجالات الصناعة والطاقة والسياحة والتعليم العالي والقانون والمرأة والأسرة والطفولة والعمليات القنصلية والدبلوماسية وغيرها. كما يستمر العمل للتحضير لانعقاد عدة لجان فنية مشتركة بين الجانبين في مجالات النفط والغاز والإستثمار، فضلا عن عقد مباحثات لتعزيز التعاون في مجالات الطيران المدني وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والتعليم الفني والتكوين المهني والثقافة والعمل البلدي والشؤون الدينية.

وتجدر الإشارة إلى تكثيف الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين في الفترة الماضية، وآخرها زيارة معالي وزير التعليم الفني والتدريب المهني اليمني إلى تونس خلال شهر ديسمبر 2009، وزيارة وزير الثقافة اليمني بمناسبة اختتام فعاليات "القيروان عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة 2009" خلال شهر فبراير 2010، ومشاركة السيد أبوبكر الأخزوري، وزير الشؤون الدينية بالجمهورية التونسية لحضور افتتاح فعاليات "تريم عاصمة الثقافة الإسلامية لسنة 2010" خلال الشهر الجاري، والذي أجرى خلالها مباحثات مع وزير الأوقاف والإرشاد اليمني بهدف تعزيز التعاون بين البلدين في مجال الشؤون الدينية.

ويبدأ يوم 15 مارس الجاري بصنعاء الاجتماع الأول للجنة الفنية المشتركة في مجال الأشغال العامة والطرق، وهو ما من شأنه أن يعزز عرى التعاون والشراكة بين البلدين الشقيقين.

وبفضل الرعاية الشخصية التي يوليها قائدا البلدين الشقيقين للعلاقات الثنائية، تكثفت خلال الفترة الماضية اللقاءات والزيارات بين المسؤولين، بما يعكس بصفة ملموسة الرغبة المشتركة التي تحدو تونس واليمن لتبادل الخبرات والتجارب في مختلف المجالات. كما أن تونس المتمسكة بعروبتها وببعدها القومي، لم تتوان عن تقديم حصيلة تجاربها لخدمة العديد من القطاعات في الجمهورية اليمنية الشقيقة بما يدعم مسيرتها على درب النمو. فالتعاون التربوي والتكويني بين البلدين ينمو بشكل مطرد من خلال احتضان المعاهد والجامعات التونسية لعدد هام من الطلبة و المتدربين اليمنيين. كما توثق التعاون في مجال الإعلام والإدارة والشباب والرياضة والبيئة والنقل والشؤون الدينية والفلاحة والصيد البحري والصناعة والتجارة والكهرباء وتكنولوجيات الاتصال و المعلومات وصيانة الأرشيف والصحة الإنجابية وغير ذلك، حيث تقام سنويا عدة دورات تدريبية في تونس لوفود يمنية.

إلا أن حجم التبادل التجاري يبقى دون المنشود مقارنة بالإمكانيات والفرص المتاحة في كلا البلدين. وبلغ حجم التبادل التجاري في موفى سنة 2009 قرابة 5 مليون دولار في الاتجاهين، حيث تصدر تونس إلى ا